

المعيار الشرعي رقم (23)

الوكالة وتصرف الفضولي

المحتوى

| | |
|------------|-----------------------------------|
| رقم الصفحة | |
| 387 | التقديم |
| 388 | نص المعيار |
| 388 | نطاق المعيار -1 |
| 388 | الوكالة -2 |
| 389 | شروط أطراف الوكالة -3 |
| 390 | أنواع الوكالة -4 |
| 392 | الالتزامات الموكل والوكيل -5 |
| 392 | الأحكام المتعلقة بالوكيل -6 |
| 393 | انتهاء الوكالة -7 |
| 394 | تصرف الفضولي -8 |
| 394 | تاريخ إصدار المعيار -9 |
| 395 | اعتبار المعيار |
| | اللاحق |
| 396 | (أ) نبذة تاريخية عن إعداد المعيار |
| 398 | (ب) مستند الأحكام الشرعية |

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله والصلوة والسلام على سيدنا محمد وآله وصحبه أجمعين

التقديم

يهدف هذا المعيار إلى بيان أحكام الوكالة في مجال المؤسسات المالية الإسلامية (المؤسسة / المؤسسات)⁽¹⁾ وذلك بإنابة الغير عن المؤسسة، أو نياتها عن الغير، سواء في العقود والتصيرات، أم الإجراءات، أم إدارة أموال الغير، أم استئجارها، وما يشترط لصحة الوكالة، وأحوالها المختلفة وآثارها، وصلاحيات ومسؤوليات كل من الموكلا والوكيل. كما يهدف المعيار إلى بيان التصرف عن الغير دون تفويض منه (تصرف الفضولي) وما يتربى على ذلك من أحكام.

والله الموفق.

(1) استُخلصت كلمة (المؤسسة / المؤسسات) اختصاراً عن المؤسسات المالية الإسلامية، ومنها المصارف الإسلامية.

نص المعيار

1. نطاق المعيار

يتناول هذا المعيار الوكالة وتصرف الفضولي في المعاملات المالية لإبرام العقود، مثل البيع والإجارة والصلح، أو للقيام بالتصرفات أو الخدمات أو الأعمال المادية، مثل القبض والدفع والتسلّم والتسلّيم كما يطبق على إدارة الأموال والعقارات والوكالة بالاستئجار.

ولا يتناول هذا المعيار الوكالة أو تصرفات الفضولي في مجال العبادات، مثل أداء الزكاة لأن للزكاة معياراً خاصاً بها ولا الوكالة في مجال الأحوال الشخصية أو العقوبات، أو الوكالة بالخصوصية (المحاماة والرافعة)، كما لا يشمل الوكالة في الاعتدادات المستنديّة لأن لها معياراً خاصاً بها.

2. الوكالة

1/2 تعريف الوكالة، ومشروعيتها، وصفتها

1/1 الوكالة: إنابة الإنسان غيره فيما يقبل النيابة، وهي مشروعة.

2/1 الأصل في الوكالة أنها عقد غير لازم، فيصبح الرجوع عنها من الموكّل أو الوكيل وقد تلزم أحياناً (ينظر البند 4/3).

2/2 أركان الوكالة

1/2/1 أركان الوكالة: الصيغة والمحل والطرفان (الموكّل، والوكيل).

2/2/2 صيغة الوكالة: كل ما دلّ عرفاً على إنابة شخص غيره في التصرف. وهي تتكون من الإيجاب، والقبول، ولا يشترط فيها ألفاظ معينة، بل يصحّان بكل ما يدلّ عليهم، سواء باللفظ أم الكتابة أم الرسالة أم الإشارة، ويكتفى في القبول بالسكتوت إذا كانت بدون أجر، وتترد بالرد.

3/2/2 تصدر صيغة الوكالة بإحدى الصور الآتية:

(أ) التنجيز وهو الأصل، بأن يسري أثرها عقب الصيغة.

(ب) التعليق على شرط، فلا يسري أثرها إلا بوقوع ما علقت عليه، مثل تعليق المدين توكيله للمؤسسة الدائنة بإدارة العين المستغلة المملوكة للمدين على إخلاله بالسداد.

(ج) الإضافة للمستقبل، فلا يوجد أثرها إلا في الوقت الذي أضيفت إليه.

(د) الإطلاق أو التقييد بشروط خاصة. ويجب في الإطلاق مراعاة العرف والمصلحة

وحال الموكل.

4/2/2 التعليق والتقييد كما يكونان في إبرام الوكالة. قد يكونان في التصرف الموكل فيه، فيقع التوكيل

منجزاً ويتوقف مباشرة التصرف على وقوع ما علق عليه، مثل تعليق التصرف على الرجوع

إلى الموكل. كما يجب مراعاة ما قيد به الموكل التصرف من شروط مثل شرط الكفيل أو الرهن.

5/2/2 محل الوكالة هو الموضوع الموكل به. وينظر البند (3).

6/2/2 طرفا الوكالة هما الموكل والوكيل. وينظر البند (1) و (2).

3. شروط أطراف الوكالة

1/3 شروط الموكل

(1) أن تتوافر فيه أهلية التعاقد.

(2) أن يكون الموكل مالكاً للتصرف فيها وكل فيه، فلا يصبح التوكيل من فاقد الأهلية وهو المجنون

والصبي غير المميز. أما ناقص الأهلية؛ مثل الصبي المميز فإنه يصبح منه التوكيل في التصرفات

النافعة له نفعاً عصباً، مثل قبول التبرعات، أما التصرفات الضارة، مثل التبرعات فلا يصبح

التوكل فيها منه، وأما التصرفات الدائرة بين النفع والضرر، مثل البيع والشراء فيصبح فيه التوكيل

ويتوقف نفاذها على إجازة وليه، أو من له حق الإجازة.

2/3 شروط الوكيل

(1) أن تتوافر فيه الأهلية الكاملة فلا تصبح وكالة المجنون والصبي غير المميز أما الصبي المميز فيصبح
تصرفه بالوكالة، وتعلق الحقوق بموكله.

(2) أن يعلم بالتوكل، فلو تصرف شخص عن آخر قبل العلم بالتوكل ثم علم به لاحقاً فإنه لا يشمل
الصرف السابق على العلم بالتوكل أما إذا كان المتصرف قبل التوكل يقصد التصرف عن غيره
فتطبق على ذلك أحكام تصرف الفضولي (أنظر البند 8).

3/3 شروط محل الوكالة (الموكل فيه)

(1) أن يكون معلوماً للوكيل، وتغتفر الجهة البسيرة التي لا تؤدي إلى التزاع والجهة التي تؤول إلى
العلم، ويستثنى من اشتراط معلومة محل الوكالة المطلقة، مثل: استمر هذا المال فيما شئت، ومع
هذا تقييد بما فيه مصلحة الموكل، وعند الحاجة يرجع للعرف.

(2) أن يكون ملوكاً للموكل، أو له حق التصرف فيه.

(3) أن يكون مما يقبل الإنابة، ويشمل جميع العقود المالية والتصرفات التي يجوز أن يعقدها الإنسان لنفسه، فكل عقد جاز للإنسان أن يعقده بنفسه أصالة يجوز أن يوكل به غيره.

(4) أن لا يكون فيه مانع شرعي من مباشرة الوكالة فيه، مثل بيع المحرمات أو أداء فعل حرام مثل الإقراض والاقتراض بالربا (الفائدة).

4. أنواع الوكالة

1/4 تنوع الوكالة إلى

(أ) خاصة وعامة، وتشمل العامة جميع التصرفات بشرط مراعاة مصلحة الموكيل وما يخصصه العرف، ولا تشمل التبرعات إلا بالتصريح للوكيل بذلك.

(ب) مقيدة ومطلقة، والوكالة المطلقة تقييد بالعرف وبما فيه مصلحة الموكيل، ولا يجوز فيها البيع بتناص أو الشراء بزيادة بما يختلف عن المتعارف، ولا يجوز فيها المعايضة ولا بالأجل إلا بموافقة الموكيل.

(ج) بأجر أو دون أجر، وينظر البند 4/2.

(د) لازمة وغير لازمة، وينظر البند 4/3.

(هـ) مؤقتة وغير مؤقتة، وينظر البند 4/4.

2/4 الوكالة بأجر

(أ) يصح أن تكون الوكالة بأجر، وذلك بالنص أو بمقتضى العرف، مثل توكيل من عرف أنه لا يعمل إلا بأجر.

(ب) إذا كانت الوكالة بأجر تطبق عليها أحكام الإجارة . وينظر البند 4/3.

(ج) يجب أن تكون الأجرة معلومة، إما بمبلغ مقطوع أو بنسبة من مبلغ معلوم، أو يؤول إلى العلم مثل أن تكون الأجرة عند انتهاء التوكيل معلومة وتربط بمؤشر يرجع إليه عند بداية كل فترة، ولا يجوز عدم تحديدها، مثل اقتطاع الوكيل أجرته غير المحددة من مستحقات الموكيل.

(د) إذا لم تحدد الأجرة يرجع فيها إلى أجرة المثل.

(هـ) يجوز أن تكون أجرة الوكيل ما زاد على الناتج المحدد للعملية أو نسبة منه، مثل أن يحدد له الموكيل ثمناً للبيع وما زاد عليه فهو أجرة الوكالة.

(و) يجوز أن يضاف إلى الأجرة المعلومة نسبة من الناتج المحدد للعملية الموكيل بها وذلك على سبيل التحفير.

(ز) إذا امتنع الوكيل - بغير عذر - عن مواصلة العمل في الوكالة بأجر وكان ما أنجزه يتفع به فإنه يستحق أجر المثل عن المقدار المنجز بها لا يزيد عن الأجرة المسمى للنسبة التي أنجزها، ويلزم الوكيل التعويض عما يلحق الموكيل من ضرر فعلي بسبب امتناعه ، أما إذا منعه الموكيل قبل إتمام العمل أو انتهاء مدة الوكالة بدون عذر فإنه يستحق جميع الأجرة ، وأما إذا منعه بعد ذلك فيستحق الوكيل الأجرة بنسبة ما قام به من عمل .

(ح) لا تسقط الأجرة بخلاف محل الوكالة بعد القيام بالعمل الموكيل به، وإذا كان التلف ينبع أو تقصير من الوكيل فإنه يضمنه.

3 / الوكالة الازمة

الأصل في الوكالة عدم اللزوم، فللموكيل والوكيل إئهاها دون إخلال بها ترتب عليها من آثار متعددة بعد الانتهاء .. وتكون لازمة في الحالات الآتية:

(أ) إذا تعلق بها حق الغير، مثل توكل الراهن للمرتهن، أو توكل الراهن العدل بقبض الرهن أو بيعه عند الاستحقاق، فإن الوكالة لازمة في حق الراهن (المدين)، ومثل توكل مالك العين المستغلة من يديها لتحصيل مستحقاته على الموكيل من غلتها.

(ب) إذا كانت الوكالة بأجر، وينظر البند 4/2.

(ج) إذا شرع الوكيل في العمل بحيث لا يمكن قطعه أو فصله إلى مراحل إلا بضرر يلحق الموكيل أو الوكيل فتصبح الوكالة لازمة إلى حين إمكان ذلك.

(د) إذا تعهد الوكيل أو الموكيل بعدم الفسخ خلال مدة محددة .

4 / الوكالة الموقتة

4/4 1 الأصل عدم تحديد وقت للوكالة تنتهي فيه صلاحية الوكيل، لإمكان عزله في أي وقت، ويعوز توقيت الوكالة باتفاق الطرفين بحيث تنتهي بانتهاء مدتتها دون اللجوء إلى طلب الفسخ من أحدهما .

4/4 2 يقتصر أثر التوقيت على المنع من الدخول في عمليات جديدة بعد الوقت المحدد.

4/4 3 يجوز للوكيل أن يدخل في عمليات جديدة خلال مدة الوكالة ولو كانت آثارها تمتد إلى ما بعدها ما لم ينص على خلاف ذلك .

5. التزامات الموكيل والوكيل

1/5 التزامات الموكيل

1/1/5 المصروفات والثمن في الوكالة بالشراء على الموكيل وعليه أن يدفع إلى الوكيل الثمن والمصروفات التي تتعلق بال محل الموكيل به، مثل مصروفات النقل والتخزين والضرائب ونفقات الصيانة والتأمين، ولا يجوز اشتراط ذلك على الوكيل ولا تأجيل دفع هذه المستحقات إن كانت الوكالة بأجر.

2/1/5 على الموكيل دفع أجرة الوكيل في الوكالة بأجر، وينظر التفصيل في البند 2.

2/5 التزامات الوكيل

يد الوكيل يد أمانة لا تضمن وإنما يضمن الوكيل بالتعدي أو التقصير أو خالفة شروط الوكالة وقيودها، ما لم تكن المخالفة إلى ما هو أفضل للموكيل، مثل البيع بأكثر من الثمن المحدد، أو الشراء بأقل من الثمن المحدد. وينظر المعيار الشرعي رقم (5) بشأن الضمانات، البند رقم (2/2) الذي نص على ما يأتي: "لا يجوز الجمع بين الوكالة والكفالة في عقد واحد، لتنافي مقتضاهما، ولأن اشتراط الضمان على الوكيل بالاستئثار يحول العملية إلى قرض بفائدة ربوية بسبب ضمان الأصل مع الحصول على عائد الاستئثار. أما إذا كانت الوكالة غير مشروطة فيها الكفالة، ثم كفل الوكيل من يتعامل معه بعقد منفصل فإنه يكون كفياً لا بصفة كونه وكيلًا، حتى لو عزل عن الوكالة يبقى كفياً".

6. الأحكام المتعلقة بالوكيل

1/6 تعامل الوكيل مع قرابته ونفسه

1/1/6 إذا تعامل الوكيل مع أصوله أو فروعه الذين ليسوا تحت ولايته أو الزوجة أو الزوج فإنه يصبح تعامله إذا كان التصرف خالياً من الغبن أو المحاباة، ويصبح مع وجودهما إذا كان التعامل بإذن الموكيل.

2/1/6 ليس للوكيل أن يتعاقد مع نفسه، ولا مع ولده الذي تحت ولايته، ولا مع شريكه في محل الشركة.

3/1/6 ليس للوكيل أن ينوب عن طرف التعاقد.

4/1/6 يجوز للوكيل أن يشتري من الموكيل ما اشتراه له وذلك بإيجاب من الوكيل وقبول من الموكيل بحيث لا يتدخل الضمانان، وتصبح السلعة بعد الشراء في ضمان الوكيل بصفته مشترية. وينظر المعيار الشرعي (8) بشأن المراقبة البند (3/1).

2/6 تعلق حكم العقد وحقوقه

يتعلق حكم العقد بالموكل، أما حقوق العقد فتتعلق بالوكيل ويمكن مطالبة الموكل بها لأنه المالك ، باستثناء التبرعات فإنها يجب إضافتها إلى الموكل وتتعلق حقوقها به.

3/6 مخالفة قيود الوكالة

إذا خالف الوكيل ما قيده به الموكل، ولم تكن المخالفة إلى ما هو أفضل للموكل، فإن العقد موقوف على إجازة الموكل، سواء أكانت المخالفة تتعلق بمحل الوكالة أم ببعضه أو بالشمن أم بصفته من حلول أو تأجيل، سواء أكانت المخالفة في التملك (الشراء) أم التملك (البيع). وينظر البند رقم (8) والبند 2/5.

إذا خالف الوكيل بالشراء فاشترى بأكثر من ثمن المثل أو بأكثر مما حدده الموكل فإنه يضمن الفرق بين الثمن الذي اشتري به وثمن المثل. وإذا خالف الوكيل بالبيع فباع بأقل من الثمن الذي حدده الموكل للبيع به فإنه يضمن النقص عن ثمن المثل فقط، ولا يضمن جميع النقص عن الثمن الذي حدد له البيع به، مثل تقييد المضاربة أو الوكالة بالاستهار بالبيع بربح لا يقل عن نسبة كذا، فلا يضمن الوكيل (أو المضارب) تلك النسبة بل يقتصر ضمانه على ما نقص عن ثمن المثل.

4/6 توكيلاً الوكيل غيره

ليس للوكيل توكيلاً غيره إلا إذا أذن له الموكل، وحيثند لا يعزل وكيل الوكيل بعزل الوكيل ولكن يعزل بعزل الموكل له.

5/6 تعدد الوكلا

إذا تم توكيلاً أكثر من واحد في العقد نفسه فليس لأحدهم الانفراد إلا بإذن من الموكل. أما إذا كان التوكيل لهم بعقود متعددة فلكل منهم التصرف على حدة إلا إذا اشترط الموكل اجتماعهم على التصرف.

7. انتهاء الوكالة

7/1 ينتهي عقد الوكالة في الحالات الآتية:

- 7/1/1 موت الوكيل أو الموكل أو فقدان الأهلية أو الإفلاس أو التصفية بالنسبة للمؤسسة.
- 7/1/2 عزل الوكيل للوكيل، أو عزل الوكيل نفسه. ويشرط لذلك العلم بالعزل وينظر البند (4/2/ز) في حال ترتيب الضرر على امتناع الوكيل عن عمل الوكالة أو منع الموكل له قبل انتهاء العمل أو مدة الوكالة، بشأن ما يستحق من الأجرة أو التعويض عن الضرر.
- 7/1/3 إنجاز الوكيل العمل الموكلي به إذا كانت الوكالة محددة بعمل معين.

4/7 خروج المحل الموكل فيه عن ملك الموكل، أو انتهاء حق التصرف عنمن كان له ذلك الحق، أو إنجاز الموكل العمل بنفسه أو فوات حمل الوكالة.

5/7 وقوع الأمر الذي علق عليه انتهاء الوكالة تلقائياً.

6/7 انتهاء مدة الوكالة إذا كانت مؤقتة بزمن، ولكن تستمر إلى القدر الضروري عند الحاجة وينظر البند (3).

7/2 الوكالة غير القابلة للعزل يستمر أثرها بعد موت الموكل أو تصفية المؤسسة إلى حين انتهاء موضوع التوكيل.

8. تصرف الفضولي

1/8 الفضولي هو من يتصرف في شئون الغير دون أن يكون وكيلًا أو مأذونًا له بحكم الشرع ولو لم يكن التصرف ضروريًا وعاجلاً، ولو ظهر الفضولي بمظهر المتصرف في مال نفسه.

2/8 عقد الفضولي موقوف على إجازة صاحب الحق فإن أجازه نفذ وإن لم يجزه بطل، ولا يملك إجازته بعد أن فسخ العقد بل يمكنه عقده ابتداء ، وللفضولي أو المتعاقد معه أيضًا حق الفسخ قبل الإجازة. وإذا لم يجز صاحب الحق تصرف الفضولي له يكون التصرف للفضولي إذا لم يفصح عن تصرفه أنه فضولي، بأن أضاف العقد إلى نفسه.

3/8 تطبق أحكام تصرف الفضولي في جميع العقود المالية سواء أكانت من المعاوضات، مثل البيع والشراء، والإيجار والاستئجار، أم من التبرعات مثل الهبة، كما تجري في الوكالة بالاستئجار.

4/8 إذا أجاز المالك العقد صار نافذًا، وتطبق عليه أحكام الوكالة. وينفذ أثر الإجازة بأثر رجعي مستندًا إلى وقت صدور التصرف.

9. تاريخ إصدار المعيار

صدر هذا المعيار بتاريخ 23 ربيع الأول 1426 هـ = 30 نيسان (أبريل) 2005 م

اعتماد المعيار

اعتمد المجلس الشرعي معيار الوكالة وتصرف الفضولي في اجتماعه (14) المنعقد في دبي في 21، 23، 21 ربيع الأول 1426 هـ = 30 نيسان (إبريل)، 2 أيار (مايو) 2005 م.

أعضاء المجلس الشرعي

| | |
|-----------------------|---------------------------------------|
| رئيساً | 1 - الشيخ / محمد تقى العثمانى |
| نائباً للرئيس | 2 - الشيخ / عبد الله بن سليمان المنع |
| عضواً | 3 - الشيخ / الصديق محمد الأمين الضرير |
| عضواً | 4 - الشيخ / عجيل جاسم النشمي |
| عضواً | 5 - الشيخ / عبد الرحمن بن صالح الأطرم |
| عضواً | 6 - الشيخ / غزالى بن عبد الرحمن |
| عضواً | 7 - الشيخ / العياشى الصادق فداد |
| عضواً | 8 - الشيخ / عبد الستار أبو غدة |
| عضواً | 9 - الشيخ / أحمد علي عبد الله |
| عضواً | 10 - الشيخ / حسين حامد حسان |
| عضوأ | 11 - الشيخ / نظام محمد صالح يعقوبي |
| عضوأ | 12 - الشيخ / محمد داود بكر |
| عضوأ | 13 - الشيخ / محمد علي التسخيري |
| الأمين العام / مقرراً | 14 - الدكتور / محمد نضال الشعار |

نبلة تاريخية عن إعداد المعيار

قرر المجلس الشرعي في اجتماعه رقم (10) المنعقد في الفترة من 2 - 7 ربيع الأول 1424 هـ = 8 - 3 مايو (مايو) 2003 م في المدينة المنورة إصدار معيار شرعي عن الوكالة والفضالة (تصرف الفضولي).

وفي يوم 17 شعبان 1423 هـ = 13 تشرين الأول (أكتوبر) 2003 م، قررت لجنة المعايير الشرعية تكليف مستشار شرعي لإعداد مسودة مشروع معيار الوكالة والفضالة (تصرف الفضولي).

وفي الاجتماع رقم (10) للجنة المعايير الشرعية رقم (2) الذي عقد يومي الجمعة والسبت بتاريخ 26 و 27 صفر 1425 هـ = 16 و 17 نيسان (أبريل) 2004 م في مملكة البحرين ناقشت اللجنة الدراسة الشرعية، وطلبت من المستشار إدخال التعديلات الالزمه في ضوء ما تم من مناقشات وما أبداه الأعضاء من ملاحظات.

وفي الاجتماع رقم (11) للجنة المعايير الشرعية رقم (2) الذي عقد يوم الأربعاء بتاريخ 28 ربيع الآخر 1425 هـ = 16 حزيران (يونيو) 2004 م، في دبي (الإمارات العربية المتحدة) ناقشت اللجنة مسودة مشروع المعيار الوكالة والفضالة (تصرف الفضولي) وأدخلت التعديلات الالزمه في ضوء ما تم من مناقشات وما أبداه الأعضاء من ملاحظات. كما ناقشت اللجنة مسودة مشروع المعيار في اجتماعها المنعقد بتاريخ 24 و 25 رجب 1425 هـ = 9 و 10 أيلول (سبتمبر) 2004 م وأدخلت التعديلات الالزمه في ضوء ما تم من مناقشات وما أبداه الأعضاء من ملاحظات.

عرضت مسودة مشروع المعيار المعدلة على المجلس الشرعي في اجتماعه رقم (13) المنعقد في مكة المكرمة في الفترة 26 شعبان 1425 هـ = 10 (تشرين الأول) أكتوبر 2004 م - 30 شعبان 1425 هـ = 14 تشرين الأول (أكتوبر) 2004 م، وأدخل تعديلات على مسودة مشروع المعيار، وقرر إرسالها إلى ذوي الاختصاص والاهتمام لتلقي ما يجدونه من ملاحظات تمهيداً لمناقشتها في جلسة الاستماع.

عقدت الهيئة جلسة استماع في مملكة البحرين بتاريخ 15 صفر 1426 هـ الموافق 25 آذار (مارس) 2005 م، وحضرها ما يزيد عن خمسة وثلاثين مشاركاً يمثلون البنك المركزي، والمؤسسات، ومكاتب المحاسبة، وفقهاء الشريعة، وأساتذة الجامعات، وغيرهم من المعنيين بهذا المجال. وقد تم الاستماع إلى الملاحظات التي أبديت سواء منها ما أرسل قبل جلسة الاستماع أم ما طرح خلالها، وقام أعضاء من لجئي المعايير الشرعية رقم (1) ورقم (2) بالإجابة عن الملاحظات والتعليق عليها.

ناقشت لجنة المعايير الشرعية رقم (1) ورقم (2) في اجتماعها المشترك المنعقد في مملكة البحرين بتاريخ 15 و 16 صفر 1426هـ الموافق 25 و 26 آذار (مارس) 2005م الملاحظات التي أبدت خلال جلسة الاستماع وأدخلنا التعديلات التي رأيناها مناسبة.

عقد المجلس الشرعي اجتماعه رقم (14) بتاريخ 23، 21 ربى الأول 1426هـ الموافق 30 نيسان (أبريل) - 2 أيار (مايو) 2005م، في مدينة دبي - دولة الإمارات العربية المتحدة واعتمد فيه المعيار.

مستند الأحكام الشرعية

- مستند مشروعية الوكالة من الكتاب قوله تعالى: "فابعثوا أحدكم بورقكم هذه إلى المدينة فلينظر إليها أزكي طعاماً"^١ ووجه الاستدلال أن من بعثوه جعلوه وكيلًا عنهم في الشراء. ومن السنة حديث عروة البارقي رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم أعطاه ديناراً يشتري به أضحية أو شاة^٢.. وهذا توكيل بالشراء أيضاً. وأما الإجماع فقد حكاه صاحب البحر الزخار وغيره^٣. ومستندها من المعمول الحاجة إلى استعانة الإنسان بغيره ولا سيما فيما يعجز عنه من الأعمال^٤.
- مستند صحة الوكالة بكل لفظ يدل عليها أن ذلك هو مقتضى قاعدة (العبرة في العقود بالمقاصد والمعانى لا بالألفاظ والمبانى) فكل ما يدل على معنى التفويض الذي هو جوهر الوكالة يصلح صيغة لها. ومستند الاكتفاء في القبول بالسكتوت وعدم الرد أن ذلك قبول ضمناً^٥.
- مستند صحة تعليق الوكالة وإضافتها للمستقبل أنها للتتفويض، وليس للتمليك، ولسد الحاجة فقد يحتاج الإنسان إلى ربط التفويض بحادثة، أو تحديد موعد في المستقبل للإثابة.
- مستند اشتراط ملك التصرف في الموكيل أن الوكيل يملك التصرف من قبله، فإذا لم يكن مالكاً للتصرف لا يمكن تمليكه لغيره^٦.
- مستند التفصيل الثلاثي في ناقص الأهلية أن هذا حكم في جميع التصرفات بشأنه ومنها الوكالة.
- مستند اشتراط علم الوكيل بالتوكيل هو لزوم الإيجاب والقبول وبالتالي يتم التمييز بين الوكيل والفضولي.
- مستند الشروط الأربع في حل الوكالة هو توقف إمكان التصرف ونفاده عليها وهو لا يمكن دون العلم بال محل، واستقرار ملك الموكيل فيه، وكونه يقبل الإثابة، وخلوه من المانع الشرعي.

(2) سورة الكهف / ٣٣.

(3) آخرجه البخاري وأبي داود والترمذى (التعليق الحير / ٣ / ٣٠٤).

(4) نيل الأوطار / ٣ / ٣٣٢ وفتح التلدير لابن الأهمام / ٦ / ٥٥٤ والمعنى لابن قنادة / ٥ / ٢٠٣ والبحر الزخار.

(5) البحر الرائق لابن نجم / ٧ / ١٥٣.

(6) المنهاج للنورى / ٢ / ١٦٤ وفتح التدبر / ٦ / ٥٥٣.

(7) الباب للميدان / ٢ / ١٣٩.

- مستند صحة الأجر على الوكالة أن فيها عملاً لصالح الموكيل، فيحق للوكيل أن يشترط أجرة على عمله. ومستند الاكتفاء بالعرف فيمن لا يعمل إلا بأجر هو اعتبار العرف فيها لا يخالف النصوص الشرعية. أما صحتها دون أجر فإنها في هذه الحالة من قبيل التبرع بالعمل.
- ومستند صحة الحالات المذكورة في المعيار في تحديد الأجرة أنها بذلك تكون معلومة في الحال أو في المال، والجهالة التي تؤول إلى العلم مغتفرة لأنها لا تؤدي إلى التزاع^(*).
- مستند جواز أن يضاف مع الأجرة جزء من الربح أن ذلك لا يمثل بمعنويات الأجرة. والربح الملزم به هو على سبيل الالتزام بالtribut وعلي أنه هدية معلقة أو أنه جعالة، وهناك رأي بأن ذلك الربح جزء من الأجرة تابع لها ويفترض في التابع مالاً يفترض في التابع.
- مستند أن الأصل عدم لزوم الوكالة أنها للتقويض فلا يجر الموكيل على الاستمرار فيه وكذلك الوكيل. ومستند الصور التي تلزم فيها الوكالة حفظ الحقوق في حال تعلق حق الغير، وكونها تأخذ حكم الإجارة إن كانت بأجر. وكذلك حالة التعهد لأن الإخلال بالتعهد يلحق ضرراً بالغير.
- مستند صحة توقيت الوكالة أنها عقد له مدة فيكتمن تحديده بمدة كغيره من العقود الزمنية مثل الإجارة.
- مستند التزامات الموكيل والوكيل المبينة في المعيار هو وجوب الوفاء بمقتضى العقود التي يحصل فيها التوكيل لأن التقويض يستلزم تحمل آثاره وتعاته.
- مستند كون يد الوكيل يد أمانة هو أنه يعمل لصالح غيره، وهذا هو الشأن في تلك التصرفات، والموكيل قد اختار الوكيل وكذلك اتهام له فلا ينافي قوله إلا بإثبات التعدي أو التقصير أو خالفة شروط أو قيود الوكالة.
- مستند منع الجمع بين الوكالة والكافلة تنافي مقتضاهما، على أن في تضمين الوكيل من شبهة الربا، لأن يد الوكيل يد أمانة وهي تنافي الضمان.
- مستند منع الوكيل من توقي طرف العقد - طبقاً للذهب الحنفية والأرجح عند الشافعية - هو تجنب عدم انتظام الإيجاب والقبول من شخص واحد للاسترخاص للنفس. وترجح هذين المذهبين هو الملايين لتصرفات المؤسسات للتحرس من نقل الأموال دون صيغة واستبعاد الصورية في التصرفات، ومنع تداخل الضمانين.
- مستند تعلق حكم العقد بالموكل أنه هو الأصيل، أما حقوق العقد فإنها ترجع للوكيل لكونه هو العاقد.
- مستند كون المخالفة - فيها ليس للأفضل - تجعل الوكالة موقوفة هو ما عهد من الشريعة في تصحيح تصرف المسلم ما أمكن^(*) وهو هنا أن يكون موقوفاً على إجازة الموكيل للدرء للضرر عنه.

(*) الإنصاف 5/403 والروضة للنوروي 4/901 والفرشتي 7/5 وفتواوى الحامدية 1/324 وذكرة الفقهاء للعلامة الحلبى 2/114

• مستند معالجة المخالف في حال تحديد ثمن البيع أو الشراء بأن يتحمل الوكيل المخالف الفرق بين الثمن الذي تصرف به، وثمن المثل، هو تحقيق العدل ورفع الضرر عنه دون الوقوع فيأخذ المال بالشرط وهو منع شرعاً لما في ذلك من شبهة الربا، وقد ورد النص على هذه المسألة في المغني لابن قدامة وأشار إلى أن هناك رأياً آخر بإبطال التعامل في هذه الحالة.⁽⁹⁾

• مستند استثناء التوكيل ببيع المرهون من انتهاء الوكالة بموت الوكيل وأنها تنتقل إلى ورثته هو أن في ذلك حفظ حقوق المرهون، وهذه الوكالة -في الأصل- غير قابلة للعزل لتحقيق غرضها لأنها تتعلق بها حق الغير.

• مستند أن تصرف الفضولي موقوف وليس باطلًا بسبب غرز الانفساخ -حسبها اختيار في المعيار من بين المذاهب في ذلك - هو أن تصرف المسلم مصون عن الإلقاء ما أمكن⁽¹⁰⁾ وهو هنا يمكن بجعل تصرفه موقوفاً، وقد يكون فيه نفع للمتصرف عنه بالفضالة. قال ابن الهمام: "وبالنظر إلى الغرر يفسد، وبالنظر إلى النفع وعدم الضرر، يجوز فقلنا بالجواز الموقوف عملاً بها"⁽¹¹⁾ وفي الحديث "من استطاع أن ينفع أخاه فليفعل"⁽¹²⁾ أما إن كان فيه ضرر فيمكن دروه بحق الفسخ الذي يملكه المتصرف عنه.

ويستأنس للمشروعية أيضاً بحديث حكيم بن حزام رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم بعث معه بدينار يشتري له أضحية ، فاشترتها بدينار، ويعاها بدينارين، فرجع فاشترى له أضحية بدينار ، وجاء بدينار إلى النبي صلى الله عليه وسلم، فتصدق به النبي صلى الله عليه وسلم ، ودعا له أن يبارك له في تجارةه.⁽¹³⁾.

(9) المغني لابن قدامة 135 / 3 - 136

(10) المغني لابن قدامة 135 / 3 - 136

(11) في البذاع 5 / 177 و يجب حل تصرف المسلم على الصحة ما أمكن. وفي فتح القدير 2 / 445 وجوب تصحيح التصرف ما أمكن .

(12) فتح القدير 5 / 317 .

(13) قال المأذن المبشي: "قلت: هو في الصحيح باختصار- رواه الطبراني وروجاه رجال الصحيح خلا قيس ابن الربيع وقد وقته شعبة والثوري وضعفه جماعة". انظر (جمع الزوائد) للهيثمي (ص 796) وأخرجه الحكيم الترمذى في كتاب (المهيات) (ص 9) من حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنه.

(14) أخرجه أبو داود والترمذى .